التداعيات السياسية والأمنية والاقتصادية على الاتحاد الأوروبي جراء بريكست

■ د. سالم علي دخيل*

● تاريخ استلام البحث 2023/04/21م. ● تاريخ قبول البحث 2023/06/03م

■ **المستخلص:**

في عام 1961 تقدمت بريطانيا بطلب انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي وقوبل طلبها بالرفض من قبل شارل ديغول الرئيس الفرنسي آنذاك خوفاً من التقارب البريطاني الألماني، وبعد استقالة ديغول في 1969، فتح المجالي للتفاوض لانضمام بريطانيا للتكتل الأوروبي وتم قبول انضمامها إلى الاتحاد في العام 1973 بشكل رسمي.

وفي عام 2016 قررت بريطانيا إعادة النظر في عضويتها في الاتحاد الاوروبي من خلال استفتاء شعبي نتج عنه التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي مما أثر على مكانتها في الساحة الدولية وكقطب سياسي وموحد للاتحاد.

ومن خلال هذه الدراسة سوف أتناول التداعيات السياسية والأمنية والاقتصادية التي سببها خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي.

● **الكلمات المفتاحية:** الاتحاد الأوروبي – تداعيات – بريطانيا – البريكست

Abstract:

In 1961, Britain applied to join the European Union, but its request was rejected by Charles de Gaulle, the French President at the time, for fear of British. German rapprochement.

After De Gaulle's resignation in 1969, the way was opened for negotiations for Britain's accession to the European bloc, and its accession to the European Union was officially accepted in 1973. In 2016, Britain decided to reconsider its

* محاضر بقسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس Email: Salimdakeel7@gmail.com

membership in the European Union trough a popular freedom that resulted in a vote in favor of Britain's exit From the European Union, which affected its position in the international arena and as political and unifying Pole for the union.

Keywords. European Union, Repercussions, Britain, Brexit.

■ المقدمة

برزت فكرة الاتحاد الاوروبي خلال الحرب العالمية الثانية حيث أعلن في العام 1941م الأب المؤسس للاتحاد السياسي الإيطالي سبينيلي، ضرورة إنشاء تكتل أو منظمة دولية تقوم على منع البلدان من شن حروب دموية، وبعد عامين ومن خلال اجتماع اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني أعلن المستشار الفرنسي جان مونيه « لن يكون هنالك سلام في أوروبا إذا أعيد تشكيل أوروبا على أساس السيادة الوطنية، وإن الدول في أوروبا أصغر من أن تضمن شعوبها الازدهار والتنمية الاجتماعية ويجب على اوروبا تشكيل نفسها في اتحاد فدرالي.

وفي العام 1951 بدأ توحيد الدول الأوروبية من خلال إنشاء مجموعة الحديد والفحم الاوروبية من قبل ست دول وهي بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، هولندا، لوكسمبورج[1] .

وفي اغسطس 1961 تقدمت بريطانيا للانضمام إلى الاتحاد الاوروبي بقرار حكومي، ولكن هذا الطلب وجه بالرفض من قبل الرئيس الفرنسي السابق شارل ديغول، وبعد استقالة ديغول، فتح باب التفاوض لانضمام المملكة للاتحاد وتم ذلك بشكل رسمي في عام 1973 .

وفي يونيو 2016 أعادت بريطانيا النظر في عضويتها في الاتحاد باستفتاء شعبي، صوت البريطانيون من خلاله على خروج بلادهم من التكتل الاوروبي بنسبة بلغت 51.9 ٪ لصالح الانسحاب وفي الساعة الحادية عشر بتوقيت غرينتش من مساء الخميس الحادي والثلاثين من ديسمبر 2020 خرجت بريطانيا رسمياً من الاتحاد الاوروبي بعد خمسين عاماً من انضمامها للاتحاد .

■ **مشكلة الدراسة:**

في ضوء ما سبق تناوله فإن مشكلة الدراسة تكمن في الإجابة على التساؤل التالي: ما مدى تأثير خروجها من الاتحاد في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية وتداعياته في الاتحاد؟

■ **أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية الدراسة لما شكلته قضية الخروج البريطاني من التكتل الاوروبي من صدمة للأوروبيين، مما جعلنا نقف على أهم الأسباب التي قادت بريطانيا إلى الخروج سواء كانت سياسية أو أمنية أم كانت اقتصادية.

■ **الهدف من الدراسة :**

هذه الدراسة تهدف إلى البحث في الدوافع التي قادت البريطانيين إلى الخروج من التكامل الاوروبي وما قد يسببه ذلك على خلق أزمات قد تؤدي إلى إخلال موازين القوى في التكتل الأوروبي مما يؤدي إلى تفككه.

■ **منهجية الدراسة :**

تم الاعتماد في هذه الدارسة على المنهج التحليلي الوصفي من خلال تحليل ووصف أسباب الخروج البريطاني، وكذلك المنهج التاريخي في سرد جميع الأحداث منذ قيام الاتحاد الاوروبي إلى خروج بريطانيا منه .

■ **المبحث الأول :**

نبذة تاريخية عن نشأة الاتحاد الاوروبي وبدايات التكوين

يعد الاتحاد الاوروبي نموذجا لتجربة متكاملة على جميع الأصعدة أو المستويات الاقتصادية في الساحة الدولية، حيث أنه يضم 28 دولة قبل خروج بريطانيا من التكتل وله سياسة خارجية وأمنية للأمن والدفاع الاوروبي، في هذا المطلب سوف اتناول نشأة الاتحاد وتاريخ التأسيس في المبحث الأول، والانضمام البريطاني للاتحاد في المبحث الثاني.

● **المطلب الأول:**

نشأة الاتحاد الأوروبي

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وجدت أوروبا بأنها اصبحت دولاً محطمة ومشتتة، وبحاجة إلى كيان يعيد لها البناء الاقتصادي والأمني، وبعد العام 1951 بداية المرحلة التأسيسية للاتحاد، حيث اقترح وزير خارجية فرنسا آنذاك شومان بتشكيل المجموعة الاوروبية للحديد والفحم لتوافق عليه ست دول، بلجيكا، فرنسا، ايطاليا، المانيا، هولندا، لوكسمبورج، وتم توقيع معاهدة باريس للمجموعة الاوروبية للفحم والصلب في ابريل 1951 .

وفي العام 1956 تم اتحاد المجموعة الاوروبية للفحم والمجموعة الاوروبية للطاقة الذرية بنظام موحد وهي الجماعة الاوروبية، لتأسيس الجماعة الاوروبية الاقتصادية 1957، كبداية فعلية لمسار تكامل الدول الاوروبية عملاً بمبادئ نظرية التكامل والاندماج، من أهم روادها «ديفيد متراني» «ارنت هاس» «ليون لنديرغ» التي تقدم على أساس منطقي الوحدة والانتشار حيث تشارك الدول الاعضاء عن جزء من سيادتها لصالح كيان جديد يعبر عنها ويعبر عن ارادتها[2] .

وفي العام 1973 بدأ الاتحاد الاوروبي في التوسع بانضمام كل من بريطانيا والدنمارك وفي العام 1981 انضمت اليونان وبعد خمس سنوات، انضمت اسبانيا والبرتغال ثم ايرلندا في العام 1993 وبعدها بعامين انضمت فنلندا والسويد والنمسا .

● **معاهدة ماستريخت**

لقد كانت معاهدة ماستريخت هي الاتفاقية المؤسسة للاتحاد الاوروبي، التي تم الاتفاق عليها من قبل المجلس الاوروبي في مدينة ماستريخت في هولندا في ديسمبر 1991، وتم توقيعها في 7 فبراير 1992، من قبل اثني عشر دولة من دول الاتحاد، وبدأت في النفاذ الفعلي في شهر نوفمبر 1993، حيث تهدف إلى الوصول بالاتحاد إلى سياسات موحدة للدفاع والعملة الموحدة والمواطنة بين جميع دول التكتل الأ<وروبي

● **مؤسسات لاتحاد الأوروبي**

يعد الاتحاد الاوروبي تكتلاً دولياً اقليمياً مؤثراً بشكل كبير وفعال على جميع الأصعدة سواء كانت سياسية ام اقتصادية حيث قوته وفعاليته صارت توازي الامم المتحدة، وبكونه منظمة دولية فإنه مثل جميع المنظمات يشمل بداخله بعض الاجهزة والمؤسسات التي تقوم بتييسر وتنفيذ مهام الاتحاد لتحقيق التكامل المتشدد .

ومن خلال ذلك سوف تشارك المؤسسات التي يتكون منها أو تشكل هيكل الاتحاد الاوروبي التي نصت عليها المعاهدة المبرمة لنشأته حيث استفادت معاهدة روما من الهيكل التأسيسي الذي وضعته معاهدة باريس للجماعة الاوروبية للفحم والصلب سنة 1951 [3].

● **المؤسسات الرئيسية للاتحاد الاوروبي:**

1 - **المجلس الأوروبي**

مؤسسة قائمة بدايتها منذ عام 1986 ضمن معاهدة القانون الاوروبي الموحد وأكدت عليه معاهدة ماستريخت 1992 وضم رؤساء الدول والحكومات والوزراء ورئيس المفوضية ويجتمع على الاقل في العام مرتين .

2 - **المجلس الوزاري**

وهو مؤسسة لها وجودها منذ معاهدة باريس التي أنشأت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب وهو الجسم التنفيذي للاتحاد .

3 - **البرلمان الاوروبي**

كان سمي بالجمعية البرلمانية ضمن الجماعة الاوروبية للفحم والصلب ويتكون من «87» مندوباً ويعينهم البرلمان الوطني للدول، وسمي البرلمان الاوروبي في 1962 ويبلغ عدهم «732» عضوا [4] .

4 - **المفوضية الأوروبية**

وهي تعد العنصر الثاني في صناعة القرار السياسي في دول الاتحاد حيث للمفوضية

رئيس وهيئة مفوضين ومجالس ادارية وإدارات عامة وسكرتارية عامة إضافة إلى عدد كبير من المفوضين الإداريين ويعين المجلس الاوروبي على مستوى رؤساء الدول والحكومات رئيس المفوضية من بين مرشحي الدول الاعضاء بقرار يتخذ بالأغلبية الموصوفة، ولابد من موافقة البرلمان الاوروبي عليه[5] .

5 - محكمة العدل الاوروبية

أنشئت لأول مرة بموجب معاهدة الجماعة الاوروبية للفحم في لوكسمبورج وتعتبر المحكمة الجهاز القضائي الاعلى للاتحاد الاوروبي ودورها كبير في عملية التكامل الاوروبي لان الجماعة الاوروبية جماعة تضامنية وتعاقدية تقوم على فكرة التزام القانون حيث إن عدد أعضائها مساوي لعدد الدول الاعضاء في التكتل الاوروبي ويتم تعيين قضاة المحكمة من قبل حكوماتهم وذلك بالاتفاق مع بقية الدول الاعضاء لمدة «6» سنوات قابلة للزيادة وصلاحيات المحكمة ذات طبيعة ملزمة لجميع الدول الاعضاء ومؤسسات الاتحاد [6].

● المطلب الثاني :

انضمام بريطانيا للاتحاد الاوروبي

تقع بريطانيا العظمى شمال غرب القارة الاوروبية ويحيط بها بحر الشمال والقنال الانجليزي والمحيط الاطلسي وتشكل الغالبية العظمى من مساحة المملكة وهي أكبر جزيرة في أوروبا وتاسع أكبر جزيرة في العالم وثالث أكبر جزيرة مأهولة بالسكان في العالم، إذ يبلغ عدد سكانها حوالي 65 مليون نسمة و يحيط بها أكثر من 1000 جزيرة [7] وسياسياً تجمع بريطانيا كل من ويلز واسكتلندا وانجلترا التي تشكل منطقة الجزيرة على الرغم من وجود جزر أخرى تابعة لكل منهم .

وكان الانضمام البريطاني إلى المجموعة الاوروبية مدفوعا بأهداف سياسية واقتصادية فهي تسعى للبقاء كلاعب سياسي وإقليمي ومنه الحفاظ على مكانتها كقوة عالمية على المستوى الدولي، أما من الناحية الاقتصادية فقد كانت تسعى لإيجاد حلول لمشاكل التحديث البريطاني لمرحلة ما بعد الامبراطورية [8].

وعلى هذا الاساس ظهرت تيارات فكرية داخل بريطانيا تريد الانضمام إلى المجموعة الاوروبية، حيث طلب الوزير البريطاني الأول ما كميلان عام 1961 عضوية المملكة في المجموعة الاوروبية لكن طلبه قوبل بالرفض من قبل الرئيس الفرنسي آنذاك شارك ديغول الذي كان يريد إبعادها عن التقارب مع الألمان .

خلال هذه الفترة من العام 1961 إلى 1969 لم تستطع بريطانيا الانضمام للسوق الاوروبية إلا بعد استقالة ديغول في العام 1969 انعقدت قمة جمعت رؤساء الدول الاعضاء، وفتحت مجالاً للتفاوض لانضمام بريطانيا والدنمارك وبروغ وتم التوقيع على قيود انضمامهم في العام 1973، لكن بريطانيا متمسكة على الدوام بمسافة بينها وبين باقي الدول من تاريخ انضمامها للاتحاد .

في سنة 1975 تم إجراءات الاستفتاء الأول في بريطانيا حول عضويتها في الاتحاد الاوروبي انذاك وكانت العلاقة بين البريطانيين حينها لصالح البقاء في المجموعة الأوروبية، وشاب التوتر آنذاك العلاقة بين الاتحاد الاوروبي وبريطانيا حيث كانت في بعض الأوقات عائقاً لتطوير باقي دول الاتحاد، ففي نوفمبر 1979 طلبت رئيسة الوزراء في حينها «مارغريت تاتشر» بحسم مقابل مشاركة بلادها في الموازنة الاوروبية، وهو طلب عليه سنة 1984، كما رفضت سنة 1988 أي تطوير فدرالي للهيكلة الاوروبية وفي سنة 1992 عن توقيع معاهدة ماستريخت المؤسسة للاتحاد تحصلت بريطانيا على استثناء في بند أتاح لها عدم الانضمام إلى العملة الاوروبية الموحدة [9] .

وبعد اتفاقية ماستريخت تعالت الاصوات البريطانية التي تبحث في مستقبل العلاقة مع دول الاتحاد وحول تنظيم استفتاء حول عضوية بريطانيا إلا إن جميع الاصوات لم تجد أذانا صاغية إلا بعد قدوم المحافظين للحكم في 2010 إذ طرحت فكرة الاستفتاء المعطل، ومع بداية 2013 أعلنت الحكومة عزمها إجراء استفتاء على البقاء أو الخروج من الاتحاد الاوروبي[10] .

■ **المبحث الثاني:**

الخروج البريطاني من التكتل دوافعه والتداعيات السياسية والأمنية والاقتصادية

لم تكن بريطانيا يوماً متحمسة لدخولها الاتحاد الاوروبي لذا كانت علاقتها بدول التكتل تشوبها حالة من الارتباك وعدم الارتياح منذ عقود طويلة ومبنية على عدم الثقة خاصة مع ألمانيا وفرنسا ومنطقة اليورو عامة، حيث كان أول طلب لخروج بريطانيا من التكتل عام 1973 والثاني كان في عام 2016 وانضمام بريطانيا للاتحاد فرض عليها مراعاة مصالحها في شتى المجالات خاصة الاقتصادية ومجابهة فرنسا والمانيا وفرض مكانتها الاقتصادية بينهم[11] .

نصت اتفاقية الاتحاد في لشبونة على آلية قانونية تنظم انسحاب إحدى الدول الاعضاء من الاعضاء، حيث أدرجت بند الانسحاب في المادة 50 من معاهدة لشبونة منح الآلية لكل الطرفين (بريطانيا – والاتحاد الاوروبي) مهلة عامان للاتفاق على شروط الانسحاب، وكانت رئيسة الوزراء البريطانية «تريزا ماري» في حينها تنوي المباشرة بإجراءات الخروج من الاتحاد الاوروبي في2017 وكان التوقيع لخروج بريطانيا خلال 2019 وقدمت الحكومة بمشروع قانون سمي «الالغاء الكبير» من أجل إلغاء سيادة القانون الاوروبي على القانون البريطاني، وفي يناير 2020 وقع برلمان بريطانيا على اتفاق الانسحاب البريطاني من الاتحاد الاوروبي وبدأت فترة البريكست الانتقالية للسماح للجانبين للتفاوض على اتفاق تجاري وإعطاء الوقت لكل الجانبين للاستعداد لعواقب ذلك الاتفاق .

وكان لخروج، بريطانيا من التكتل الاوروبي وتداعياته على الاتحاد والعديد من الدوافع والاسباب التي تكمن في الانسحاب البريطاني كالهجرة، وفقدان السيادة الوطنية وارتفاع البطالة، ومحاربة الارهاب، وغيرها من الدوافع التي عجلت بخروج بريطانيا الأمر الذي سيترتب عليه تبعات، اقتصادية وسياسية وامنية سوف تؤثر على الطرفين البريطاني والاتحاد الاوروبي .

● **المطلب الأول :**

دوافع الخروج البريطاني

1 - **الهجرة**

يعد موضوع الهجرة وحرية التنقل من الموضوعات الرئيسية التي رأتها بريطانيا أحد الاسباب في تحييد العلاقة بينها وبين دول الاتحاد، حيث أظهرت البيانات الإحصائية المتعلقة بالهجرة في عام 2015 أن صافي الهجرة وصل إلى أعلى مستوى على الاطلاق، حيث حاولت حكومات بريطانيا في تحقيق هدفها المتمثل في تخفيض صافي التدفقات من مئات الالوف إلى عشرات الالوف من المهاجرين إليها[12] .

2 - **السيادة الوطنية**

يعد التخوف البريطاني من فقدان السيادة الوطنية أحدى المشاكل العالقة منذ انضمام بريطانيا للتكتل الاوروبي، حيث إنها وافقت على استمرار الوحدة الاقتصادية وعارضت الوحدة السياسية .

3 - **السياسات والإجراءات التقشفية**

غير المسبوقة في تاريخ بريطانيا منذ الحرب العالمية الثانية التي تبنتها حكومة ماكرون التي طالت الفقراء وأصابت المعاشات والعمال[13] .

4 - **الإرهاب**

وما جعله هاجس للبريطانيين مثل ما حدث من هجمات بروكسل وباريس، الأمر الذي دفعهم إلى الخروج من الاتحاد الاوروبي لحماية دولتهم من هذه الهجمات .

5 - **الازمات**

التي تعرضت لها منطقة اليورو وتبنتها سياسات تقشفية مثل أزمة اليونان حيث كان هنالك انخفاض في معدل النمو وزيادة البطالة الأمر الذي أزعج البريطانيين[14] .

أيضا هناك العديد من الأسباب والدوافع الاخرى التي أثارت لدى البريطانيين الأمر

الذي جعلها دائما تفكر في الخروج من الاتحاد الاوروبي أو ما يسمى البريكست، حيث إن السياسيين البريطانيين يرون أن قرارات المفوضية الأوروبية ليست شرعية لافتقارها الديمقراطية البريطانية وليست هيئة منتخبة لأن البريطانيين، وأن الاتحاد الاوروبي يشكل عبئاً على الاقتصاد البريطاني[15] .

● **المطلب الثاني:**

التداعيات السياسية الأمنية والاقتصادية لخروج بريطانيا من التكتل الاوروبي

بعد خروج بريطانيا من المحفل الاوروبي تكون قد دخلت في حياة سياسية جديدة وربما تكون لها تداعيات من الممكن أن تصل إلى تلك الحدة المحتملة على الاتحاد الاوروبي أو تفوق ذلك .

حيث عملت المملكة المتحدة على إبقاء قرارها موحداً بشأن البريكست وفرض احترامه على الجميع وأن التفاوض بشأن خروج المملكة من الاتحاد الاوروبي والعلاقات الجديدة معه هي من صميم مهام حكومة، بريطانيا وحدها[16] .

وتوجد مقولة شهيرة تقول « بدون اسكتلندا لا توجد بريطانيا العظمى وبدون بريطانيا العظمى لا توجد المملكة المتحدة، منذ الاتحاد بين اسكتلندا وبريطانيا قبل ثلاثمائة عام لم تواجه تحديا أخطر من المناداة بالانفصال، ففي عام 2014 نظمت اسكتلندا استفتاء بالاستقلال عن المملكة المتحدة، ولكن نتيجته جاءت برفض الاستقلال بـ 55 ٪ ولكن الاسكتلنديون في استفتاء بريكست صوتوا بواقع 62 ٪ لصالح البقاء وبنتيجة الاستفتاءات السابقة اتضح أن اسكتلندا تريد الحفاظ على الوحدة مع بريطانيا وبعد مغادرة الاتحاد الاوروبي فهل يمكن للاسكتلنديين المحافظة على اتحادهم مع بريطانيا، أما إنهم سوف يحاولون الالتحاق بالاتحاد الاوروبي عن طريق استفتاء جديد .

أيضا مع توصل المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق بشأن برتوكول خاص بإيرلندا الشمالية لإبقاء الحدود مفتوحة مؤقتا مع الاتحاد الاوروبي، إلا إن الإجراءات الجمركية والتفتيش أثارت استياء السياسيين والنقابيين، خاصة المجموعة شبه العسكرية

التي هددت بالانسحاب في البداية من اتفاق السلام الموقع في عام 1998 والذي بموجبه تم إنهاء عقود من العنف في ايرلندا الشمالية [17]، بسبب المعادلة المختلفة لإيرلندا الشمالية عن بقية المملكة، حيث وصلت حتى اختراع جدار السلام الذي يفصل بين المجتمعات القومية والوحدة في بلفاست وهذا من شأنه يؤدي إلى انهيار السلم بسبب الشعور الذي خلقته عودة الحدود الصلبة بين المملكة المتحدة وبريطانيا .

لقد وضع البريكست تحدياً كبيراً أمام وحدة المملكة المتحدة بعد صدور نتائج الاستفتاء وخاصة بعد تعالي الأصوات المطالبة باستقلال اسكتلندا من أجل الحفاظ على عضويتها، وقد اكتسبت هذه الحملة شعبية كبيرة حسب ما أوردته استطلاعات الرأي بأن أكثر من 58 ٪ من المواطنين يؤيدون استقلال الاقاليم عن المملكة، كما أن الحزب القومي الاسكتلندي وعد بممارسة الضغط على الحكومة من اجل تنظيم استفتاء كان على استقلال اسكتلندا في حال فوزه في الانتخابات، وقد سبق لرئيس الحزب أن صرح بأن خروج بريطانيا من خارج نطاق ارادة الشعب وسحب اسكتلندا من الاتحاد الاوروبي من قبل حكومة المحافظين، ورئيس وزراء لم يصوت لصالحه، هو من ارادة الشعب الاسكتلندي، ودعا إلى ترك الباب مفتوحا من أجل العودة إلى الاتحاد وكعضو كامل [18].

وكان ذلك في الجانب السياسي أما الجانب الامني فإن بريطانيا سوف تواجه تحدياً يتوجب عليها تعديل شكل التعاون الحالي وخاصة في قضايا الارهاب والجريمة المنظمة وقد عبر بعض الخبراء عن تخوفهم من خسارة بريطانيا الحصول على تبدل المعلومات مع الدول الاوروبية في الاتحاد والمساهمة فيها الأمر الذي يؤدي إلى ضياع المعلومات عن التهديدات المحتملة عن انفصال المؤسسات بين الطرفين .

وإذا كانت بريطانيا قوة عسكرية ونووية عالمية فإن خروجها من الاتحاد الأوروبي يفقدها أحد أهم أطواده في مجال الدفاع والامن والسياسة الخارجية لتبقى بذلك فرنسا القوة العسكرية الوحيدة، إلا إن ذلك قد يتيح المجال أمام ألمانيا للتعاون مع فرنسا لتطوير قدراتها العسكرية والامنية وبالتالي إمكانية استكمال مسار بناء السياسة الاوروبية للأمن والدفاع[19] ولكنه يعتبر خسارة لكل من أمريكا وبريطانيا بفقدان دورها كحامية للمصالح

الامريكية في المنطقة الاوروبية، وتراجع مكانتها الدولية بعد أن كانت لاعباً استراتيجياً في التنظيم السياسي والعسكري والاقتصادي والأمني في أوروبا .

● **ثانيا : التداعيات الاقتصادية**

بخلاف ما يحدث على مستوى التكتلات الاقتصادية الدولية من تدافع بهدف الاندماج وتحقيق الاهداف المرتبطة بالتنمية، والوقوف أمام هجمات العولمة التي مست مختلف جوانب الحياة، أتت عملية خروج بريطانيا من المحفل الأوروبي في اتجاه معاكس لهذه الظاهرة التي اصبحت حتمية لا مفر منها [20].

وبالنظر إلى المدة التي بقيت فيها بريطانيا كعضو أساسي داخل هذا المحفل الذي تجاوز الاربعة عقود والى مكانتها والوزن الذي تتمتع به من هذا النوع من التكتلات الدولية إلا إنها وطيلة هذه المدة كانت تحافظ على مسافة بينهما وبين دول التكتل، ومدفوعة بالجانب التاريخي الحافل بالوزن الاقتصادي وبالعلاقات القوية التي تربطها بالعديد من الدول وكان العام 2016 الحاسم للانشقاق عن الاتحاد وانشقت عنه .

إن الانعكاسات المترتبة عن خروج بريطانيا عن الاتحاد الاوروبي عديدة لا يمكن حصرها بأي شكل من الاشكال، ففي الجانب الاقتصادي يواجه الاتحاد الاوروبي تحدياً ضخماً بخروج بريطانيا من التكتل حيث تمثل صادراتها إلى خارج الاتحاد 19.9 ٪ من إجمالي صادرات الاتحاد وتساهم بنحو 8.5 مليارات يورو في ميزانية الاتحاد إلى ثالث قوة من حيث عدد السكان، كما تعتبر سوقاً ضخمة ولاعبا مؤثرا في صنع القرار مباشرة بعد صدور قرار الاستفتاء ومع الخسائر التي شهدتها بريطانيا على مستوى الجنيه الاسترليني، انخفضت السوق في ألمانيا بنسبة 6.8 ٪ وفي ايطاليا واسبانيا بنسبة 12.5 ٪ [21].

طوال وجود بريطانيا في الاتحاد الاوروبي زاد اعتماد الاقتصاد البريطاني بشكل كبير على التبادل التجاري، حيث تمت مساهمة التبادل التجاري في الناتج البريطاني من 48 ٪ في سنة 1975 سنة الانضمام و67 ٪ سنة 2016 عام الاستفتاء على الخروج [22] حيث ساهمت العضوية الاستثنائية لبريطانيا والمزايا التي تتمتع بها ضمن الاتحاد الاوروبي، إضافة

إلى عوامل أخرى متعلقة بالاقتصاد الداخلي لبريطانيا، جعلها من أهم المراكز الاقتصادية والمالية في أوروبا ونقطة جذب الاستثمارات الأجنبية وكما تبين الاحصاءات الاقتصادية هذه العلاقة بين الاقتصاد البريطاني والاوروبي تكاملية وفقاً لطبيعة هذه سيعرف كلا منهما آثاراً سلبية نتيجة الانفصال، وإن كانت الاحصائيات الاخيرة تميل كفة القوة الاقتصادية لبريطانيا مع الأخذ بعين الاعتبار الازمات التي تعرضت لها بعض الدول الاوروبية يبدو أن الانعكاسات السلبية للاقتصاد قد تكون وخيمة على الاتحاد الاوروبي نتيجة انسحاب بريطانيا 12.5 ٪ من سكانه و 1 ٪ من قوته الاقتصادية و19 ٪ من صادراته وتقدير بريطانيا لحوالي 3.6 ملايين من مواطني الاتحاد وواحدة من أكبر المساهمين في ميزانية، حيث توقعت تقديرات لصندوق النقد الدولي بانخفاض نحو الاقتصاد الاوروبي بمعدل 1.5 ٪ في الاجل الطويل [23] أن الخروج البريطاني من الاتحاد الاوروبي حيث إن من تداعياته أنه أحدث حراكا شعبويا ونخبويا لدى الاوربيين حيث إن مارين لوبان رئيسة حزب الجبهة الوطنية المحافظة في فرنسا، حرصت بأنه انتصار للحرية، ومن الضروري إجراء استفتاء مماثل في فرنسا ودول الاتحاد الاوروبي وكذلك اليميني في هولندا قليدز زعيم حزب الحرية حيث قال مرحى للبريطانيين الآن حان دورنا في هولندا .

أضف على ذلك من الابعاد ذات التبعات الاجتماعية، حيث تشير الدراسات الخاصة بوضع المسلمين في اوروبا على أن المسلمين في بريطانيا في غالبيتهم من ذوي الدخول المحدودة هذه الفئة ستكون أمام امكانية صدور قوانين تتعلق بالهجرة قد تضعهم أمام خيارين الاول مغادرة بريطانيا خاصة أن التبعات الاقتصادية للانسحاب هو خسارة ما يقارب عن مئة الف وظيفة تمس وظائف الجاليات المسلمة وبالتالي مغادرة بريطانيا بشكل قصري في ظل صدور قوانين ذات بعد أمني، وبالنسبة للشركات ورؤوس الاموال من الدول المسلمة عن غرار الشركات الباكستانية ورؤوس الاموال الخليجية ستتضرر من التبعات الاقتصادية على غرار الجانب الاستثماري الجمركي وخاصة أنها تصل إلى بريطانيا عبر الضفة الشمالية للمتوسط كفرنسا وايطاليا واسبانيا وهي دول تنتمي إلى الاتحاد الاوروبي .

■ الخاتمة:

كان لعديد الاسباب التي أدت إلى خروج المملكة من الاتحاد الاوروبي أو ما يمسى البريكست من أهمها: الهجرة وحرية التنقل وتأثيرها السلبي في تزايد نسبة البطالة والخوف من فقدان السيادة الوطنية والازمات الاقتصادية التي مرت بها دول الاتحاد وظاهرة الإرهاب الأمر الذي مهد للخروج النهائي من التكامل الاوروبي حيث ترتب على ذلك مجموعة من الانعكاسات حيث اظهرت اسكتلندا رغبتها في البقاء في الاتحاد الاوروبي ووعدت بإجراءات استفتاء من أجل ذلك .

أما بالنسبة لتداعيات الخروج على الطرفين، فعلى داخل بريطانيا أن الخروج أثر على الامن القومي الاوروبي المشترك، والانخفاض الملحوظ في قيمة الجنيه الاسترليني، والاثر السلبي على التجارة الخارجية، ومسألتي استقلال اسكتلندا والحدود مع ايرلندا الشمالية، وفي الجانب الاوروبي، تمثل التداعيات الاقتصادية في اختلال موازنة التحالف الاوروبي، وتراجع في التجارة الخارجية والصادرات لدول الاتحاد وأيضاً التعديل في ميزان القوى للاتحاد لإضعاف كتلة الليبراليين التي كانت تحت قيادة بريطانيا أثناء مناقشة السياسة الاقتصادية و أضف على ذلك إمكانية خروج بعض الدول من الاتحاد في المستقبل خاصة تلك التي تتوجب مصالحها الاقتصادية أو الامنية ذلك في حال تعرضها للخطر .

يعتبر خروج بريطانيا بعد حوالي ما يقارب من خمسين عاما من الاتحاد الاوروبي حدثا فارقاً في الحياة السياسية الدولية قبله ليس كما بعده .

■ المراجع :

1 – اوسكال، أنا، تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي على التنمية المستقبلية للاتحاد الاوروبي في سياق التكتل الاوروبي، ثورون للدارسات الدولية، نوفمبر 2018، ص3 .

2 – ايمان، تمرابط، خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي وتأثيرة على مستقبل الوحدة الاوروبية، الحوار المتوسطي، المجلد التاسع العدد 7 مارس 2018، ص 280 .

3 – د. رمضان ياسين، صباح، مؤسسات الاتحاد الاوروبي، واختصاصاتها، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الأول، مارس 2016 – ص 10.

4 – حسن رسول، جواس ، طبيعة الاوروبي، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية القانون والسياسة جامعة صلاح الدين، أربيل العراق 2007، ص87.

5 – د. رمضان ياسين، صباح، مصدر سبق ذكره ص108 .

6 – د. حسن رضا، عباس، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، دراسة تقييمية للنتائج والاثار السياسية والاقتصادية، مجلة أوراق ثقافية، بيروت، العدد العشرون 2022، ص6 .

7 – درغال، موسى، د. ياسين مزني، راضية، انعكاسات البريكست على بريطانيا، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 12، العدد 02، سبتمبر 2021، ص897 .

8 – ياسين مزني اضية، الانسحاب البريطاني من الاتحاد الاوروبي الدوافع والانعكاسات مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، إبريل 2019، ص1012.

9 – أ. د. جميلة، الجوزي، زينب، أجوجو، انعكاسات انفصال المملكة المتحدة البريطانية من الاتحاد الاوروبي على القطاع المالي، جملة الاقتصاد والتسيير والتجارة العدد 33، 2016، ص508.

10 – أ.د. جميلة، الجوزي، زينب، اجوجو، مصدر سبق ذكره ص508 .

11 – بن دار، كريمة، شوادرة، رضا، مستقبل بريطانيا بعد البريكست في ظل التحالف الثلاثي الأمريكي البريطاني الاسترليني "AKUS" المجلة الجزائرية للأمن والتنمية المجلد 11 العدد 02، يوليو 2022، ص235.

12 – بوستي توفيق، خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، قراءة في الاسباب والتداعيات، مجلد الفاقد للدراسات السياسية، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 37 .

13 – بن دار كريمة، شوادرة رضا، مصدر سبق ذكره ص236.

14 – عصمة كاريس، هايدي، مستقبل الاندماج الاوروبي في ظل خروج المملكة المتحدة، السياسة الدولية، العدد 206، 2016، ص55 .

15 – درغال، موسى، مزني، راضية، مصدر سبق ذكره ص 903.

16 – د. جبران، سفيان، خروج بريطاني من الاتحاد الأوروبي وأثره على حرية المهاجرين، قراءة في السيناريوهات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 03 ديسمبر 2020، ص124 .

17 – درغال موسى، مزني راضية، مصدر سبق ذكره ص 904.

18 – درغال موسى، مزني راضية، مصدر سبق ذكره ص 909.

19 – ايمان، تمرابط، خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي مصدر سبق ذكره ص 287.

20 – علة، محمد، الآثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي 34، ص361.

21 – ياسين مزني، راضية، الانسحاب البريطاني من الاتحاد الاوروبي، مصدر سبق ذكره ص905.

22 – بوستي، توفيق، خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، مصدر سبق ذكره ص 48.

23 – خليل هاشم، نوار، خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، دراسة في الاسباب والتداعيات، مجلة المستقبل العربي ن العدد 461، يوليو 2017، ص 53.